المغرب بعيون أجنبية

واشنطن بوست تبرز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات بالمغرب

5811/3

أبرزت الصحيفة الأمريكية الواسعة الانتشار (واشنطن بوست)، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس.

وأشارت الصحيفة الأمريكية، في مقال نشر على موقعها الإلكتروني، على الخصوص إلى دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق النساء. ففي مقال للكاتبة جينيفر روبين، نقلت الصحيفة عن رئيس المجلس الوطني، إدريس اليزمي، أن «المجتمع المغربي أبان عن إرادة حقيقية لصالح الحفاظ على التعددية السياسية».

كما ذكرت بأن الولايات المتحدة أقرت في وقت سابق بـ«الدور المتنامي» للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة تتمتع بـ«المصداقية» وتقوم بـ«عمل استباقي» في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أعربت عن إشادتها بقرار المجلس الحكومي تعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال ضمان تفاعل مختلف الوزارات الحكومية مع الشكايات الموجهة إلى المجلس.

من جهة أخرى، لاحظت الصحيفة أن دينامية الإصلاحات بالمملكة تأتي في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة والمغرب على توسيع مجال تعاونهما بإدماج الجوانب الاقتصادية والأمنية.

في هذا السياق، أشارت إلى أن «هذا النوع من التقدم الديموقراطي ما يتعين علينا دعمه بمختلف البلدان (...) لكونه يمثل الأمل الوحيد لتحقيق الاستقرار». كما سلطت كاتبة المقال الضوء على ضرورة «دعم جهود الإصلاح الديموقراطي لتوحيد أكبر قدر من الحلفاء وربح مزيد من الدعم في مواجهة التطرف».

"واشنطن بوست" تبرز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات بالمغرب

3/3583

أبرزت الصحيفة الأمريكية الواسعة الانتشار (واشنطن بوست)، دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس.

وأشارت الصحيفة الأمريكية، في مقال نشر على موقعها الالكتروني، على الخصوص إلى دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق النساء. ففي مقال للكاتبة جينيفر روبين، نقلت الصحيفة عن رئيس المجلس الوطني، إدريس اليزمي، أن "المجتمع المغربي أبان عن إرادة حقيقية لصالح الحفاظ على التعددية السياسية".

كما ذكرت بأن الولايات المتحدة أقرت في وقت سابق ب "الدور المتنامي" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة تتمتع ب "المصداقية" وتقوم ب "عمل استباقي" في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أعربت عن إشادتها بقرار المجلس الحكومي تعزيز المجلس الوطني لحقوق الانسان من خلال ضمان تفاعل مختلف الوزارات الحكومية مع الشكايات الموجهة إلى المجلس. من جهة أخرى، لاحظت الصحيفة أن دينامية الإصلاحات بالمملكة تأتي في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة والمغرب على توسيع مجال تعاونهما بإدماج الجوانب الاقتصادية والأمنية. في هذا السياق، أشارت إلى أن "هذا النوع من التقدم الديموقراطي ما يتعين علينا دعمه بمختلف البلدان (...) لكونه يمثل الأمل الوحيد لتحقيق الاستقرار"

انزكان: النيابة العامة...تستوعب مقومات إصلاح منظومة العدالة

الخميس 28 يناير 2016 - 14:30 مساءً

شكل إصلاح النيابة العامة أحد المحاور الأساسية التي ركز عليها المشاركون في الندوة الدولية التي **نظمها على مدى يومي الخميس والجمعة الماضيين بالرباط المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للحقوقيين بالرباط حول «إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية»**، وذلك إلى جانب موضوع استقلال وإصلاح المجلس الأعلى للسلطة القضائية وتعديل القانون الأساسي للقضاة .

وعلى ضوء ذلك، مافتئ وكيل الملك بالمحكمة الإبتدائية بإنزكان ونوابه بإنزكان، يبذلون المجهودات الجبارة الرامية من جهة إلى استتباب الأمن والأمان بالإقليم، ومن جهة أخرى سعي متواصل من أجل حكامة قضائية وقطع الطريق على السماسرة و الوسطاء.

فمنذ مجيء الوكيل الحالي ونوابه، شكلوا طاقما قضائيا متميزا، لدرجة أنهم كلفوا العناصر الأمنية المرابطة بالباب الرئيسي للمحكمة الأخذ الحيطة والحذر والتأكد من هوية الأشخاص الوافدين على المحكمة وتسجيلهم أسمائهم بسجل خاص معدا لذلك، مما حال دون تمكن السماسرة المتهمون بالنصب والإحتيال على الموطنين الوافدين على المحكمة لقضاء أغراضهم الإدارية من دخول المحكمة، مما جعل كافة الموظفين والمتقاضون يثمنون هذه العملية .

ومنذ تعين الأستاذ محمد حبشان وكيلا للملك بالمحكمة الإبتدائية لإنزكان، أصبح المواطن يلامس إنخراط هذا المرفق القضائي في الدينامية التي يعرفها مسلسل إصلاح العدالة بالمغرب، وفق ما يبتغيه جلاله الملك محمد السادس وما تتجه إليه إرادته السامية في إيلاء عناية كبرى للقضاء ودوره في تحقيق العدل والإنصاف بين المواطنين".

http://agadir24.ma/22749.html

هذه مضامين توصيات مجلس بركة بشأن أعضاء هيئة المناصفة

الشرقي لحرش الخميس 28-01-2016 17:55

في خضم النقاش الدائر حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المعروض على مجلس النواب، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في رأيه الاستشاري، الذي صادق عليه، مساء اليوم الخميس، في دورته الثامنة والخمسون العادية بضرورة إعادة النظر في تأليف الهيأة بما يضمن استقلاليتها وعملها المشترك ومصداقيتها وتطوير خبرتها انسجاما مع الدستور نصا وروحا.

في هذا الصدد، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اعتماد التوازن بين مختلف السلطات، بحيث يتم تعيين الرئاسة وثلث أعضاء الهيئة من طرف الملك، والثلث من طرف الحكومة والثلث من طرف البرلمان، **واسناد العضوية الاستشارية لممثل عن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

ودعا المجلس إلى تعيين غالبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني المنظم، وخاصة المنظمات النقابية بغض النظر عن الانتماءات النقابية والحزبية بناء على الخبرة المشهود بها في المجال والتعددية وتنوع التجارب وتكاملها، وتمكين الهيأة من خبراء دائمين متعددي التخصصات، فضلا عن تخصيص الموارد البشرية والمادية المناسبة والكافية لفائدة المؤسسة.

وقال فؤاد بن الصديق، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعضو اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن التي سهرت على إعداد رأي المجلس، في تصريح لموقع اليوم 24، إن المجلس ارتأى أن يوصي بإعادة النظر في تركيبة الهيئة، إذ أن 16 عضوا التي نص عليها مشروع القانون المعروض أمام البرلمان غير كاف، لذلك اقترح المجلس أن تتألف من عدد محدود من الأعضاء ما بين 25 و 30 عضوا يراعى في اختيارهم وتعيينهم الخبرة والاشتغال في المجال قبل كل شيء.

إلى ذلك، أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تحديد معايير التوظيف داخل الهيأة، باعتماد مبدأ تكافؤ الفرص والمناصفة والكفاءة والخبرة بهدف توفير الشروط الضرورية كي تطلع بمهامها على أحسن وجه.

وأوصى المشروع بأن تحدث الهيأة آلية مختصة لتلقي الشكايات والنظر فيها، على أن تمنح لها صلاحيات شبه قضائية صريحة في مجال التحري والبحث والصلح وإصدار الجزاءات من الدرجة الأولى، وأن تسند لها صلاحية حق التقاضي، والتنصيب كطرف مدني في حالة استمرار الأفعال والأوضاع المتسمة بطابع تمييزي التي سبق للهيأة البث فيها.

http://www.alyaoum24.com/493581.html

واشنطن بوست تبرز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات بالمغرب

28 يناير 2016,

أبرزت الصحيفة الأمريكية الواسعة الانتشار (واشنطن بوست)، دور **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في مسار الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس.

وأشارت الصحيفة الأمريكية، في مقال نشر على موقعها الإلكتروني، على الخصوص إلى دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق النساء. ففي مقال للكاتبة جينيفر روبين، نقلت الصحيفة عن رئيس المجلس الوطني، إدريس اليزمي، أن «المجتمع المغربي أبان عن إرادة حقيقية لصالح الحفاظ على التعددية السياسية».

كما ذكرت بأن الولايات المتحدة أقرت في وقت سابق بـ«الدور المتنامي» للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة تتمتع بـ«المصداقية» وتقوم بـ«عمل استباقي» في الدفاع عن حقوق الإنسان، كما أعربت عن إشادتها بقرار المجلس الحكومي تعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال ضمان تفاعل مختلف الوزارات الحكومية مع الشكايات الموجهة إلى المجلس.

من جهة أخرى، لاحظت الصحيفة أن دينامية الإصلاحات بالمملكة تأتي في وقت تعمل فيه الولايات المتحدة والمغرب على توسيع مجال تعاونهما بإدماج الجوانب الاقتصادية والأمنية.

في هذا السياق، أشارت إلى أن «هذا النوع من التقدم الديموقراطي ما يتعين علينا دعمه بمختلف البلدان (...) لكونه يمثل الأمل الوحيد لتحقيق الاستقرار». كما سلطت كاتبة المقال الضوء على ضرورة «دعم جهود الإصلاح الديموقراطي لتوحيد أكبر قدر من الحلفاء وربح مزيد من الدعم في مواجهة التطرف».

http://chaabpress.com/news40632.html

http://telexpresse.com/news48120.html

http://www.atawassol.com/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%AA-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88/

http://www.saharasud.info/%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%AA-%D8%AA%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7/

http://www.ahdath.info/?p=141939

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يدعو لإعادة النظر في تشكيلة هيئة المناصفة

أوصى المجلس الاقتصادي والاحتماعي والبيئي بإعادة النظر في تشكيلة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، بما يضمن استقلاليتها ومصاقيتها.

ودعا المجلس، مساء اليوم الخميس، خلال مصادقته على رأيه الاستشاري حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز المعروض على الغرفة الأولى، الى اعتماد التوازن بين مختلف السلطات، بحيث يتم تعيين الرئاسة وثلث أعضاء الهيئة من طرف الملك، والثلث من طرف الحكومة والثلث من طرف البرلمان، **مع اسناد العضوية الاستشارية لممثل عن رئاسة المجلس الوطني لحقوق الانسان.**

الى ذلك، دعا المجلس الى تعيين أغلبية أعضاء هيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز على أساس الصفة الشخصية الاعتبارية، وتعزيز تمثيلية المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النقابية بغض النظر عن الانتماءات النقابية والحزبية طالب المجلس بتمكين الهيئة من خبراء دائمين متعددي التخصصات، مع تخصيص الموارد البشرية والمادية المناسبة والكافية بالهيئة، كما دعا الى احداث آلية مختصة لتلقي الشكايات والبث فيها، وأن تمنح هذه الآلية صلاحيات شبه قضائية.

http://www.barlamane.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A/

اليازمي يحذر من المس بمجلس حقوق الإنسان

الخميس 28 يناير 2016 23:16 إحاطة

إحاطة - حذر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الاستخفاف بالأدوار الدستورية التي يقوم بها المجلس.

وكشفت صحيفة "آخر ساعة"، التي أوردت الخبر، في عدد الغد الجمعة، أن اليزمي أوضح، أول أمس الأربعاء، خلال يوم دراسي نظمته المجموعة الموضوعاتية حول المساواة والمناصفة بمجلس النواب، أن المس بمشروعية المجلس هو مس بمشروعية الدستور الذي منحه، بالإضافة إلى مؤسسات الحكامة، دورا أساسيا.

وأكد اليزمي أن مجلسه ليس مصدرا للتشريع لكنه يقوم بدوره في إبداء الرأي في القضايا التشريعية المرتبطة بحقوق الإنسان.

http://ihata.ma/?p=39409

الواشنطن تشيد بمجلس اليزمي والأخير يؤكد أن مجلسه ليس مصدرا للتشريع

الأيام 242016/01/29 08:43

أبرزت جريدة "واشنطن بوست" دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مسار الإصلاحات. وأشارت الصحيفة الأمريكية، واسعة الانتشار، في مقال نشر على موقعها الإلكتروني، إلى دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ترسيخ سيادة القانون وحماية حقوق النساء.

وفي مقال للكاتبة جينيفر روبين، نقلت الصحيفة عن رئيس المجلس الوطني، إدريس اليزمي، أن "المجتمع المغربي أبان عن إرادة حقيقية لصالح الحفاظ على التعددية السياسية".

وذكرت بأن الولايات المتحدة أقرت، في وقت سابق، بـ"الدور المتنامي" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره هيئة تتمتع بـ"المصداقية" وتقوم بـ"عمل استباقي" في الدفاع عن حقوق الإنسان.

كما أعربت الجريدة عن إشادتها بقرار المجلس الحكومي تعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال ضمان تفاعل مختلف الوزارات الحكومية مع الشكايات الموجهة إلى المجلس.

من جهته حذر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الاستخفاف بالأدوار الدستورية التي يقوم بها المجلس.

وأوضح اليزمي، خلال يوم دراسي نظمته المجموعة الموضوعاتية حول المواساة والمناصفة بمجلس النواب، أن المس بمشروعية المجلس هو مس بمشروعية الدستور الذي منحه، بالإضافة إلى مؤسسات الحكامة، دورا أساسيا.

وأكد اليزمي أن مجلسه ليس مصدرا للتشريع لكنه يقوم بإبداء الرأي في القضايا التشريعية المرتبطة بحقوق الإنسان.

http://www.seekpress.com/article-101483.htm

http://www.alayam24.com/articles-18952.html

السيد بنشماش يدعو إلى إرساء التدابير والآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحو تحقيق المناصفة

بواسطة بيان مراكش - 28-01-2016

دعا رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بنشماش، اليوم الخميس بالرباط، إلى إرساء التدابير والآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحو تحقيق المناصفة.

وأوضح السيد بنشماش، في مداخلة ألقاها خلال يوم دراسي حول مشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز نظمته المرأة الاستقلالية والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن الدستور ينص على الالتزام الإيجابي للدولة بالسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، مشددا على أن هذا الأمر يتطلب، على المستويين التشريعي والتنظيمي وفي السياسات العمومية، تدابير وآليات لترجمة سعي الدولة إلى تحقيق هذا الالتزام الإيجابي الذي ينصب، أساسا، على الآليات والمسارات.

وأضاف أن الفصل 19 من الدستور ينص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وعلى أنه تحدث لهذه الغاية هيئة مكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، فيما يحيل الفصل 164 على الهيئة المحدثة بموجب هذا الفصل.

واعتبر أن أي قانون يتعلق باختصاصات وصلاحيات وتأليف الهيأة يكون في مستوى المتطلبات الدستورية ومحترما للطبيعة الدستورية لهذه المؤسسة بوصفها هيأة متخصصة في الحماية ومكافحة التمييز على أساس الجنس والوقاية منه، يتطلب هيكلة اختصاصات الهيأة حول مجال الحماية ومكافحة التمييز من جهة، وحول الاختصاصات الأخرى ذات العلاقة بالنهوض بمكافحة التمييز على أساس الجنس من جهة ثانية.

وأشار إلى أن هذا التصور يتجاوز دراسة الشكايات وإحالتها ليشمل، بالخصوص، التحقيق لدى المؤسسات العمومية الخاصة والهيئات الأخرى المنشأة، في حالات التمييز وكذا تمتيع الهيأة بصلاحية التصدي التلقائي لحالات التمييز.

وأضاف أن العمل المستقبلي للهيأة يتطلب ترتيبات مسطرية على مستوى قانون المسطرة الجنائية من أجل اعتبار نتائج اختبارات التمييز في إطار نظام وسائل الإثبات، موضحا أن تقنية اختبارات التمييز تستهدف البرهنة على وجود سلوك أو وضعية تمييزية محتملة.

وبشأن تأليف الهيأة، ذكر السيد بنشماش بمستلزمات مبدأ توازن السلط المنصوص عليه في الفصل 1 من الدستور، وما يترتب عن احترام هذا المبدأ، بالإضافة إلى تكريس تعيين جلالة الملك لرئاسة وأمانة الهيأة وجزء من أعضائها وما يمثله من ضمانة جوهرية لاستقلاليتها.

وقال إنه لا يمكن تصور أو هندسة مهام وصلاحيات هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها (**المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز**) دون منظور متكامل ومندمج لنظام وطني لحماية حقوق الإنسان.

وأوضح أن هذا المنظور تتكامل فيه اختصاصات هذه الهيئات الأربع، ويشمل ممرات مؤسساتية وقانونية مع المنظومة القضائية باعتبار أن القاضي يتولى حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون، كما ينص على ذلك الفصل 117 من الدستور.

وخلص إلى أن تحقيق هذه الأهداف يستلزم احترام غايات وأهداف المشرع الدستوري من إحداث هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويتطلب استحضار الملاحظات العامة للجنة الفرعية لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تفسر مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالخصوص في ما يتعلق باختصاصات هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وتأليفها وضمانات استقلاليتها.

http://bayanemarrakech.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%B4%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%88/

اليازمي.

يحذر من المس بالمجلس الوطني

حذر إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من الاستخفاف بالأدوار الدستورية التي يقوم بها المجلس. وأوضح اليازمي مساء أول امس، خلال يوم دراسي نظمته المجموعة الموضوعاتية حول المساواة والمناصفة بمجلس النواب، أن المس بمشروعية المجلس هو مس بمشروعية الدستور الذي منحه، بالإضافة إلى مؤسسات الحكامة، دورا أساسيا. وأكد اليازمي أن مجلسه ليس مصدرا للتشريع لكنه يقوم بدور لا الدستوري في إبداء الرأي في القضايا التشريعية المرتبطة بحقوق الإنسان. ●

El Khalfi en croisade contre les radios, la presse digitale et la liberté d'expression

«Il veut entrer dans l'histoire, être le ministre qui a réussi à faire adopter un nouveau Code de la presse. Et pour cela, il est prêt à tout». Cet éditeur de presse qui connaît bien Mostafa El Khalfi le sait pour le vivre : le ministre de la Communication fait tout pour que son Code de la presse passe. L'ancien directeur du journal porte-parole du PJD, «Attajdid», pense déjà son bilan. Dans les grands couloirs du ministère aux destinées duquel il préside, les moins thuriféraires font mine d'en sourire. El Khalfi veut marquer son passage, «être celui qui…». Quel qu'en soit le prix.

Et pour faire passer son projet (très contesté) de Code de la presse, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement a bien montré qu'il ne reculerait devant rien. Y compris en faisant circuler trois versions différentes du projet pour mieux brouiller les pistes et faire taire les protestations.

La présentation du projet de Code de la presse en Conseil de gouvernement a donné le signal. Forcément suspect. Le texte est présenté à la sauvette le 23 décembre. Les ministres n'en sont informés que la veille, en fin d'après-midi. «Qui a eu vraiment le temps de le lire? Soyons honnêtes, personne. Avec le recul, je me dis que c'est exactement cela que voulait M. El Khalfi», admet un ministre. Résultat, le texte est adopté en Conseil de gouvernement. Le ministre en charge de la Communication a déjà fait adopter deux textes relatifs à la profession : le statut des journalistes et la loi portant création du Conseil national de la presse. Le temps presse.

Les délits de presse conduisent à la case prison !

Le gouvernement est en fin de mandat et El Khalfi sait que la prochaine session d'avril du Parlement sera essentiellement consacrée aux lois électorales et celles organiques.

«Il a une idée fixe: le Code de la presse doit passer sous son mandat. Problème, le texte est loin de faire l'unanimité. La Fédération marocaine des éditeurs de journaux est aussi unanime que le Syndicat national de la presse marocaine: le projet d'El Khalfi est loin de constituer une avancée en matière de liberté de presse et de pratique journalistique. Et pour cause! Si les peines privatives de liberté ont disparu du Code de la presse, elles sont bel et bien présentes dans le Code pénal qui continue de prévoir les sanctions dans les délits de presse, y compris la diffamation. «Le ministre de la Communication doit arrêter de dire que les peines privatives de liberté n'existent plus pour les délits de presse. C'est une énorme mystification. La profession n'a eu de cesse de réclamer un Code de la presse unifié. **Le Conseil national des droits de l'Homme a émis la même recommandation.** Rien de cela n'a été fait. Pour juger d'un délit de presse, il faudra encore et toujours passer par le code pénal. De quelle avancée parle-t-on?», s'interroge avec force ce membre du bureau du SNPM.

A l'évidence, il ne fera toujours pas bon d'être journaliste au Maroc devant un environnement juridique liberticide. Il ne fera pas bon, non plus, d'être créateurs d'entreprises de presse digitales ou de radios libres. El Khalfi a décidé de supprimer la manne procurée par les recettes publicitaires de la Marocaine des jeux et des sports qui permettait à ces entités d'exister.

Interdire la publicité des paris mais autoriser le mariage des mineures

Mercredi 27 janvier, l'Association marocaine des radios privées rencontrait le ministre de la Communication pour tirer la sonnette d'alarme et, surtout, examiner les solutions de substitution proposées par un Khalfi plus que jamais en croisade, derrière l'étendard du «halal» contre le «haram». La crise a durement frappé les radios

dont une bonne partie craint de mettre la clé sous la porte. «Il a été formel. Pas question de revenir pour lui en arrière. L'interdiction des jeux de hasard et des paris sportifs est étendue aux radios privées et à la presse digitale. Tout le monde sait qu'il le fait pour des raisons idéologiques même si, lui, invoque la protection des mineurs. Que fait ce gouvernement contre le travail des mineurs? Que fait-il pour lutter contre la déscolarisation des enfants mineurs? Plus choquant encore, que font Benkirane et ses ministres pour interdire le mariage des filles mineures?» , se demande ce promoteur passionné de radio. La rencontre avec l'Association des radios libres n'a abouti sur rien de concret. Des promesses de solutions sur fond de logorrhée ministérielle…

Le "Washington Post" met en avant le rôle du CNDH dans le processus de réformes engagé par le Maroc

Le quotidien américain, à grand tirage, le +Washington Post+ a mis en avant le rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), dans le processus de réformes engagé par le Maroc, sous le leadership de Sa Majesté le Roi Mohammed VI.

Dans un article publié sur son site électronique, la publication américaine a notamment souligné le rôle du CNDH dans la promotion de la primauté de la loi et la protection des droits des femmes.

Citant le Président du CNDH, Driss El Yazami, l'auteur de l'article, Jennifer Rubin, affirme que "la société marocaine a fait montre d'une véritable volonté en faveur du maintien du pluralisme politique".

Elle a, par ailleurs, rappelé que les Etats Unis ont reconnu le "rôle croissant" du Conseil national des droits de l'Homme en tant qu'institution "crédible" et "proactive" de défense des droits de l'Homme et s'étaient dits encouragés par la décision du Conseil de gouvernement à consolider le CNDH en s'assurant que les différents départements gouvernementaux interagissent avec les plaintes adressées au Conseil".

Le +Washington Post+ fait, en outre, observer que la dynamique de réformes au Royaume intervient au moment où les Etats Unis et le Maroc ont élargi le champ de leur coopération pour inclure l'aspect économique et sécuritaire.

Il a souligné, dans ce contexte, que "c'est ce genre de progrès démocratique que nous devons encourager dans d'autres pays (...) d'autant plus qu'il offre le seul véritable espoir pour aboutir à la stabilité".

L'auteur de l'article a, également, mis l'accent sur la nécessité d'"appuyer les efforts de réforme démocratique pour rallier plus d'alliés et gagner davantage de soutien dans la lutte contre l'extrémisme".

http://www.lemag.ma/Le-Washington-Post-met-en-avant-le-role-du-CNDH-dans-le-processus-de-reformes-engage-par-le-Maroc_a94565.html

Dilemme: Législatives à un mois de la COP 22. Et si on organisait les élections en mars?

Reda Zaireg Publication: 28/01/2016

SCRUTINS -SCRUTINS - Puisque c'est le porte-parole du gouvernement lui-même qui a pris l'initiative de rassurer quant au fait que le Maroc pourra organiser des législatives en octobre, sans que cela n'impacte l'organisation de la COP 22, la conférence internationale sur le climat, c'est que la question fait l'objet d'une discussion au sein du gouvernement ou, du moins, se pose.

Après avoir annoncé que les élections législatives auront lieu le 7 octobre, le ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement Mustapha El Khalfi a indiqué, en réponse à une question du HuffPost Maroc lors d'une conférence de presse tenue ce jeudi 28 janvier, que "nous nous préparons activement pour l'accueil de la COP 22". Selon le ministre, "qu'il y ait un nouveau gouvernement ou pas d'ici la tenue de l'événement, l'administration poursuivra son organisation afin que tout se déroule comme prévu". S'il a éludé la question, il n'en reste pas moins qu'il l'effleure et pose la problématique. Car la COP 22, prévue entre le 7 et le 18 novembre à Marrakech, aura lieu à un mois, jour pour jour, des législatives.

A moins que le ministre, en parlant d'administration, ne parlait, en fait d'Administration - ce qui concorde avec les informations obtenues par le HuffPost Maroc, et qui font état de la supervision de l'organisation de la COP22 par le ministère de l'Intérieur et, éventuellement, **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).** Il n'en reste pas moins que la question du (possible) changement de gouvernement, à quelques semaines de cet événement planétaire, se pose.

La COP 22 se situera en continuité des promesses et des engagements pris lors de la COP 21, et entérinera ces derniers. Donc, si les ministres des Affaires étrangères et de l'Environnement, respectivement Salaheddine Mezouar et Hakima El Haité, qui y ont représenté le Maroc et qui assurent le suivi du dossier s'en vont, les nouveaux ministres de l'Environnement et des Affaires étrangères devront être "mis dans le bain", durant les 30 jours séparant les législatives de la COP 22.

Au HuffPost Maroc, une source haut placée dans un parti de l'opposition a confié qu'en même temps que "le Maroc ne peut se permettre de reporter les élections, car cela posera problème en termes d'image du pays et de ses institutions" et qu'un "pays qui se respecte organise ses élections à temps", il n'en reste pas moins qu'il pense que le royaume "devra capitaliser sur cet événement, et réellement en tirer profit, aussi bien sur le plan économique que politique".

D'où proposition "de créer une sorte de haut-commissariat de la COP 22, qui inclura personnalités publiques, représentants de partis politiques, patronat, etc., et qui contribueront activement à la réussite de la COP 22, aux cotés de l'éventuel nouveau gouvernement qui, en raison de sa récente nomination, ne pourra vraisemblablement pas se consacrer à 100% au suivi de l'événement."

Des législatives en mars?

En dehors de la COP 22, événement certes capital mais passager, y-a-t-il d'autres facteurs plus constants qui peuvent plaider pour un changement de la date des élections? Le HuffPost Maroc a demandé à plusieurs acteurs politiques quelle serait la date idéale pour la tenue des élections législatives au Maroc.

Certains se sont, plus ou moins gentiment, excusés, sous prétexte que la question ne se pose pas puisque la Constitution a clairement délimité le calendrier législatif - et ce, malgré notre insistance sur le fait que la Constitution n'est pas sacrée et c'est, d'ailleurs, pourquoi le concept d'amendement constitutionnel existe.

Certains se sont, plus ou moins gentiment, excusés, sous prétexte que la question ne se pose pas puisque la Constitution a clairement délimité le calendrier législatif - et ce, malgré notre insistance sur le fait que la Constitution n'est pas sacrée et c'est, d'ailleurs, pourquoi le concept d'amendement constitutionnel existe. Les interlocuteurs qui se sont exprimés sur la question, du Parti de la justice et du développement (PJD) et de l'Istiqlal notamment, optent pour des dates qui se situent entre mars et mai.

"Il y a eu un véritable débat autour du sujet, et l'un des constats auxquels nous sommes arrivés est que, dans l'idéal, les élections devront être organisées en mars ou avril", nous confie une source du PJD, qui justifie cela par le fait que "le gouvernement élu en octobre se voit obligé d'exécuter une Loi de finances qu'il na pas élaboré. Il peut toujours, certes, l'amender, mais l'idéal serait qu'il accompagne son élaboration. Vu que les étapes les plus importantes de l'élaboration de la Loi de finances commencent vers juin/juillet, il va sans dire que la meilleure date serait mars ou avril."

Notre interlocuteur de l'Istiqlal, lui, avance, en plus de l'argument relatif à la Loi de finance, que "les dernières communales et régionales ont été éreintantes pour nombre de partis politiques. Organiser des législatives un an après usera les partis politiques, et favorisera, d'une certaine manière, les partis politiques sortis vainqueurs." Il propose donc "d'aérer le calendrier électoral, en séparant régionales et communales d'au moins un an et demi, tout en organisant les législatives vers mars ou avril."

La contrainte constitutionnelle

Le choix de la date des législatives n'est pas libre de toute contrainte. En proposant le 7 octobre, le gouvernement s'est, en effet, conformé au texte constitutionnel qui, dans son article 62, dispose que "les membres de la Chambre des représentants sont élus pour cinq ans au suffrage universel direct. La législature prend fin à l'ouverture de la session d'octobre de la cinquième année qui suit l'élection de la Chambre." La session d'octobre, elle, "commence le deuxième vendredi d'octobre", selon l'article 65 de la loi fondamentale.

Au delà des différentes interprétations de la Constitution - qui, en tout et pour tout, offrent, au mieux, la liberté de choisir un jour entre treize autres - le changement de la date des élections législatives nécessitera amendements constitutionnels.

Cela est techniquement possible. L'article 172 de la Constitution dispose, en effet, que "l'initiative de la révision de la Constitution appartient au Roi, au Chef du gouvernement, à la Chambre des représentants et à la Chambre des Conseillers."

Au cas où l'initiative viendrait de l'une des deux chambres du parlement, "la proposition de révision émanant d'un ou de plusieurs membres d'une des deux Chambres du parlement ne peut être adoptée que par un vote à la majorité des deux tiers des membres la composant. Cette proposition est soumise à l'autre chambre qui l'adopte à la même majorité des deux tiers des membres la composant", selon l'article 173 de la loi fondamentale, qui dispose également que "la proposition de révision émanant du Chef du gouvernement est soumise au Conseil des ministres après délibération en Conseil de gouvernement."

http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/28/legislatives-cop-22-dilemme_n_9101958.html